الصباح الدولية
15
العدد 3542 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 13 ربيع الآخر 1441 - الموافق 10 ديسمبر 2019
Tuesday 10 December 2019 - No.3542 - 12 th Year

الرئيس صالح يدين الهجمات على متظاهرين في بغداد

عبد المهدي: العراق ملتزم بحق التظاهر السلمي

رئيس الوزراء العراقي المستقيل عبد المهدي مع سفراء الاتحاد الأوروبي

محتجون في الديوانية

- 3 دول أوروبية تطالب عبدالمهدي بإبعاد ميليشيات الحشد عن المتظاهرين
- محتجون يغلقون الدوائر الحكومية في الديوانية ويعلنون الإضراب العام
- إصابة 6 إثر سقوط 4 صواريخ على قاعدة عسكرية قرب مطار بغداد

بغداد – «وكالات» : أدان الرئيس العراقي برهم صالح الأحد، الهجوم الذي وقع الجمعة على متظاهرين مسالمين في بغداد، مما تسبب في مقتل ما لا يقل عن 23 شخصا، مؤكدا أن الدولة ينبغي أن تعزز التدابير الأمنية ويجب أن يساق المسؤولون عن مثل هذه الأحداث إلى العدالة.

وفي بيان نشر عبر وكالة الأنباء العراقية، ذكر صالح أنه اجتمع مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت من أجل إدانة «الجريمة القظيعة» وبحث سبل «عدم تكرار» هذا النوع من الهجمات.

وبعد اجتماع غير معلن عقد في قصر السلام الرئاسي بالعاصمة بغداد، بحث الطرفان ضرورة «تعزيز الإجراءات الأمنية واعتقال المتورطين في الجرائم وتقديمهم للعدالة».

وأضاف البيان أنه «جرى التأكيد على حق المواطنين بالتظاهر السلمي الحر ومسؤولية أجهزة الدولة المختصة بالعمل على حماية المتظاهرين السلميين وحفظ الأمن العام للدولة وحقوق وأملاك المواطنين وعدم السماح بالفوضى وبكل ما يمكن أن يشوه الطابع السلمي للتظاهرات».

وكان رجال مسلحون قد فتحوا النار الجمعة على متظاهرين في ساحة الخلاني بوسط بغداد، قرب مقر الاحتجاجات في ساحة التحرير، مما تسبب في مقتل 23 شخصا على الأقل وإصابة ما يزيد عن 130 شخصا.

من جهة أخرى أكد رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي الأحد، التزام العراق بمبادئ حقوق الإنسان وحماية حق التظاهر السلمي، وحق الحياة والعمل والدراسة.

وعبر خلال استقباله سفراء دول الاتحاد الأوربي في بغداد، عن اعتزاز العراق بعلاقات الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والتزامه بمبادئ حقوق الإنسان، ومنها حماية حق التظاهر السلمي وحق الحياة والعمل والدراسة، حسب بيان للحكومة العراقية.

وأكد أن الحكومة كشفت في تقريرها الأخطاء التي وقعت في بداية التظاهرات، والاستخدام المفرط للقوة واتخذت إجراءات تحقيقية، كما أن الإجراءات القضائية مستمرة في هذا الجانب، وأن الحكومة اتخذت قرارا صارما بحصر السلاح في يد الدولة.

وقال: «ما يؤسف له، عمليات تخريب قام بها مخربون بين المتظاهرين السلميين، وحرق لمؤسسات الدولة، ومراكز الشرطة، والمراقد الدينية، والقنصليات، وبيوت المواطنين، وواجب القوات الأمنية حماية الجميع وحفظ الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد، والتدقيق في المعلومات من مصادرها الدقيقة».

وأضاف أن «العراق كان له دور كبير في محاربة الإرهاب ويدفع شعبه ثمن الحرب على داعش في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والأمنية».

وجدد رئيس الوزراء المستقيل، دعوة مجلس النواب والقوى السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة بكامل الصلاحيات ورغبته بأن لا تطول مدة حكومة تسيير الأمور اليومية.

وأبدى سفراء الاتحاد الأوروبي رغبتهم المستمرة في دعم العراق باعتباره «الدولة الديمقراطية التي تمثل نموذجا مهما في الشرق الأوسط» وأن الاتحاد الأوروبي يعد العراق شريكا، ويحرص على سمعته وتعزيز نظامه، وتجربته الديمقراطية، معربين عن قلقهم «من استهداف المتظاهرين من قبل المخربين وأهمية منع أي اعتداء عليهم وعلى القوات الأمنية».

من جهة أخرى طالبت 3 دول أوروبية، الأحد، رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، بإبعاد ميليشيات الحشد الشعبي عن المتظاهرين ومواقع الاحتجاج.

وذكر بيان مشترك لسفارات فرنسا وألمانيا وبريطانيا، أن «سفراء هذه الدول التقوا مع رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي، وأدانوا قتل المتظاهرين العراقيين السلميين منذ أكتوبر الماضي، ومقتل 25 متظاهرا في بغداد يوم الجمعة الماضي»، وفقا لما ذكره موقع «باستيور».

وأضاف البيان، أن «السفراء طالبوا رئيس الوزراء، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، ولحين تسلم رئيس وزراء جديد هذا المنصب، بحماية المتظاهرين وإجراء التحقيقات اللازمة بصورة عاجلة ومحاسبة جميع المسؤولين عن عمليات القتل»، مؤكدين «ضرورة عدم السماح لأي فصيل مسلح للعمل خارج سيطرة الدولة».

وتابع البيان «حث الدبلوماسيون الأوروبيون الحكومة العراقية على ضمان تنفيذ القرار الذي اتخذته لإعطاء أوامر لقوات الحشد الشعبي بعدم التواجد قرب مواقع الاحتجاج، ومحاسبة من يخرقون هذا القرار».

من ناحية أخرى أغلق متظاهرون غاضبون، أمس الإثنين، الدوائر الحكومية في محافظة الديوانية، وأعلنوا الإضراب العام.

وأكد موقع «السومرية نيوز» الإخباري، أن متظاهرين أغلقوا، صباح اليوم، الدوائر الحكومية وأعلنوا الإضراب العام في محافظة الديوانية.

وتشهد ساحة الساعة في الديوانية تظاهرات شعبية حاشدة مستمرة منذ 1 أكتوبر الماضي.

وأغلق متظاهرون غاضبون، مبنى محافظة الديوانية في 1 ديسمبر الجاري، وكتبوا على الحواجز المحيطة بالمبنى «مغلق بأمر الشعب».

من جهتها رأت صحيفة عراقية رسمية أمس الإثنين، أن حركة الاحتجاجات في العراق كسبت الجولة الأهم في المعركة السياسية، وإن كان بثمن باهظ وكبير.

وذكرت صحيفة «الصباح» الحكومية، في مقال بعنوان «الصراع على مكاسب الاحتجاج»، أن محركات الاحتجاج ودوافعه النفسية والجيلية والثقافية غابت عن وعي قوى كثيرة في الساحة العراقية، وراحوا يقنعون أنفسهم بمفاهيم اختراق الاحتجاجات، غير أن كل ذلك لم ينجح في تغيير صورة المشهد الإعلامي والواقعي، فهناك ثورة سلمية بمحركات ودوافع مشروعة».

ونوهت إلى أن الذين يتجمعون في الساحات والشوارع لا يمثلون اتجاها فكريا وسياسيا واحدا، بل هم من اتجاهات فكرية وسياسية متعددة، وأن حركة الاحتجاج مصممة هذه المرة على إصلاح جوهري لمسار الدولة العراقية ومؤسساتها وسياساتها.

وأكدت الصحيفة أن الاحتجاجات نجحت في كسب الجولة السياسية الأولى، ولا تبدو في الأفق نهاية قريبة لحركة الاحتجاج التي باتت مدركة لقدرة القوى السياسية على المناورة، والتلاعب بما يصاغ من قوانين وتشريعات، وما يتخذ من مواقف لحماية وجودها في الخريطة السياسية المقبلة.

وحذرت من أن أعداء الاحتجاجات هم أعداء الإصلاح الحقيقي وسيواصلون ضرب الحركة الجماهيرية وإدخالها في فتن مختلفة، وبأساليب دامية وغير دامية، مشيرة إلى أنه مع اقتراب حركة الاحتجاج من تحقيق مكاسب جدية في معركة الإصلاح، يكون الدخول السياسي والإعلامي الأمريكي مضرا ومربكا لأنه يمنح فرصة كبيرة لأعداء الاحتجاجات، لتصفيتها ضمن المشروع المضاد لمشروعهم في العراق.

وخلصت الصحيفة إلى القول، إن «احتجاجات العراق ستحدد مصائر قوى عديدة بات وجودها رهينة هذه المعركة».

من جهة أخرى ذكر بيان صادر عن الجيش العراقي، أمس الإثنين، أن 4 صواريخ كاتيوشا سقطت على قاعدة عسكرية بالقرب من مطار بغداد الدولي، وأدت إلى إصابة 6 مقاتلين.

وقال البيان إن «قوات الأمن عثرت على راجمة، وعدة صواريخ أخرى تعطل إطلاقها عند تفتيش المنطقة».

الجيش اليمني يستهدف تحركات لميليشيات الحوثي بالبيضاء

الجيش اليمني

عدن – «وكالات»: استهدفت مدفعية الجيش اليمني بمحور بيحان، تحركات لميليشيات الحوثي الانقلابية، في جبهة فضحة، بمديرية الملاجم شرق محافظة البيضاء.

وتمكنت مدفعية الجيش اليمني التابعة للواء «26 ميكا»، من استهداف عربة قتالية، كان يستقلها عناصر تابعة لميليشيات الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران، في منطقة أعشار بجبهة فضحة بمديرية الملاجم، وفقا لما ذكره موقع «سبتمبر نت» اليوم الأحد.

وأسفر الاستهداف عن إصابة العربة بشكل مباشر، وإحراقها نهائيا، ومصرع كل من كان على متنها.

من ناحية أخرى اعتبر المحلل السياسي اليمني الدكتور عبد الملك اليوسيفي أن قرار السودان خفض قواته في اليمن بمثابة إعادة انتشار وتمركز لقوات التحالف في اليمن، غير مرتبط بالتغييرات والتحركات السياسية حول الوضع في اليمن.

وقال عبد الملك اليوسيفي إن إعادة الانتشار العسكري وتمركز القوات لها حسابات أخرى بين قيادات التحالف، وقرار السودان يعود إلى القيادة السياسية في الخرطوم دون تأثير على الأوضاع داخل اليمن.

وأشار المحلل السياسي اليمني إلى أن سحب جزء من القوات السوداني أمر يعني السودان وليس اليمن في ظل الظروف السياسية التي يمر بها السودان بعد عزل الرئيس عمر البشير.

الأردن: المستوطن الإسرائيلي سيقضي حكمه في البلاد

المستوطن الإسرائيلي كونستانتين كوتوف خلال حضوره إلى المحكمة

عمان – «وكالات»: أبلغت محكمة الدولة الأردنية المستوطن الإسرائيلي كونستانتين كوتوف، الذي يحاكم بتهمة التسلل وحيازة المخدرات أنه سيقضي مدة العقوبة في السجون الأردنية.

وجاء ذلك في رد هيئة المحكمة على سؤال للمستوطن من قفص الاتهام خلال جلسة عقدتها اليوم الإثنين، لمواصلة النظر في القضية قبل أن تؤجل الجلسة إلى اليوم الثلاثاء لإصدار الحكم.

وطالب المستوطن تخفيف الحكم عليه، قائلا: «التمس من المحكمة أخذي بالأسباب المخففة التقديرية»، مكررا إفادته وإقراره بالذنب لاجتيازه الحدود بطريقة غير مشروعة، في حين أكد أنه لم يعلم بحظر تعاطي وحيازة الحشيش في القانون الأردني.

وبحسب التهمتين الموجهتين يُمكن قراءة الحكم المتوقع على الإسرائيلي المتسلل، بحسب نصوص قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (23) لسنة 2016، وقانون العقوبات العام لسنة 1960 وتعديلاته.

وبدوره، قال المحامي رامي البشابرة إن «القانون يطبق إذا ارتكبت أي جريمة داخل الأراضي الأردنية»، في إشارة إلى مشروعية حيازة وتعاطي كميات معينة من المخدرات داخل إسرائيل، مبينا أن حيازة مادة مخدرة بقصد التعاطي تعد من الجنح، ترتفع فيها العقوبة في حال التكرار، وعند ضبط أي شخص بحيازته مادة مُخدرة فإن اعترافاته بالتعاطي تُعد قرينة قانونية.

وأوضح أن عقوبة من يُضبط لأول مرّة وبحيازته مادة مخدرة بقصد التعاطي تتمثل في الحبس لمدة شهرين على الأقل وغرامة مقدارها 200 دينار، مع إمكانية استبدال المدة المتبقية مقابل غرامات، أما فيما يتعلق بالتسلل فقال إن «التسلل سيعتبر جنحة مالم يقترن بحمل مواد كالمخدرات أو المتفجرات أو أي شيء من هذا القبيل»، مشيرا إلى أن المحكمة ستحدد ذلك عند النطق بالقرار.

ووفقاً للمحامي، إذا ما أرادت المحكمة تطبيق الحكم الأشد، فإن المتهم سيعاقب بالتهمة الأولى مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن 3 سنوات وبغرامة تتراوح من ألف دينار إلى 3، فيما ينص القانون على معاقبة أي شخص دخل أو خرج من البلاد بطريقة غير مشروعة مدة لا تقل عن 3 أشهر.

وفي سياق متفصل، قضت محكمة أمن الدولة بالحكم على متهم 8 أعوام، بتهمة التهديد بالقيام بأعمال إرهابية من شأنها ترويع المواطنين، بعد أن حاول مسلح الهجوم على السفارة الإسرائيلية في عمان قبل أكثر من عام، احتجاجا على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.